### العلاقات التجارية بدأت منذ ٨٥ عاما

# اليمن وألمانيا.. تعاون اقتصادي

## زيارة المستشار شرودر لليمن ترسيخ للعلاقات الثنائية وممتاح للاستثمار

استطلاع/ منصور شايع/ احمد الطيار

تكتسب الزيارة الرسمية التي يقوم بها السيد جيرهارد شرودر المستشار الالماني لبلادنا ابتداء من غد الاربعاء بعداً اقتصاديا هاما على سبيل تطوير وتنمية العلاقات اليمنية الالمانية في المجالات التجارية والاستثمارية والشراكة القائمة بين البلدين الصديقين والدفع بها الى المزيد من التقدم والعطاء، ويؤكد اقتصاديون على ان الزيارة للمستشار الالماني لليمن ستفتح الباب لجذب الاستثمارات الالمانية في قطاعات واعدة كالمنطقة الحرة بعدن والمناطق الصناعية والكهرباء والطاقة والبناء والتشييد والاسماك، حيث يمكن للقطاع الخاص الالماني ان يجد له موطئ قدم واعد لتنفيذ مشاريع فعالة ذات جدوى اقتصادية هائلة للجانبين.

وتصف أوساط رسمية من الجانب اليمني التعاون القائم حاليا بأنه مضطرد ومتميز جاء كثمرة للعلاقات السياسية المتميزة بين البلدين والدور الذي تلعبه قيادتهما السياسية في تفعيل هذا التعاون نحو آفاق واسعة لما يخدم شعبيهما الصديقين منذ أمد بعيد، حيث ان قيادة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للدبلوماسية الاقتصادية اليمنية بحنكة وحكمة تبنى على الاحترام وتبادل المنافع مع الآخرين في العالم جعلت دول العالم قاطبة تقدر اليمن دولة وشعبا مما وسع علاقة الاخرين بنا واصبح لليمن اسم معروف في العالم يسهم بفاعلية في البعد الدولي والاقليمي لمنطقتنا العربية، ومشيرين إلى ان العلاقات اليمنية الالمانية أضحت نموذجا في العلاقات الدولية المتميزة عبر الصداقة الفاعلة بين البلدين والتي عكستها قيادتهما السياسية في التواصل المستمر بينهما لما يخدم الشعبين الصديقين، فلقد ترسخت العلاقات اليمنية الالمانية على أسس متينة جعلت الجانبين يهتمان بها ويسعيان دوما لتنميتها وتوسيعها في عدة جوانب اقتصادية وتجارية واستثمارية كما انها متميزة في شقها السياسي والثقافي والاجتماعي.

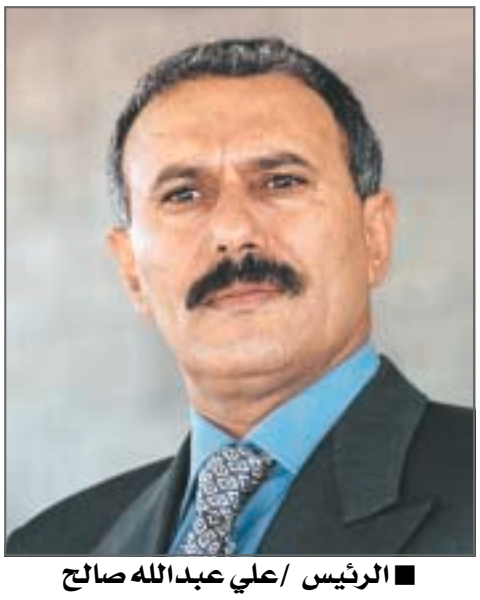
■ الرئيس /علي عبدالله صالح

■ المستشار الالماني/ شرودر

### بداية

تعود البدايات الاولى للعلاقة التجارية والاقتصادية بين اليمن والمانيا الى عشرينات القرن الماضي وذلك من خلال قيام اليمن بتكليف احد الطيارين اسمه «هينيشن» كان يعمل في اليمن لحساب مصنع يونكرس للطائرات والذي زود اليمن ببعض الطائرات الالمانية وقطع الغيار لتلك الطائرات .. كما اقتصرت تجارة اليمن في المرحلة اللاحقة لتلك الفترة على شراء اليمن انواع مختلفة من الاسلحة الخفيفة الالمانية والتي كانت تصل الى اليمن عبر البحر الى ميناء الحديدة، كما اجرت في العام ١٩٣٠م احدى الشركات الالمانية مفاوضات تجارية مع جهات يمنية مختلفة بغرض اقامة علاقات تجارية منتظمة، كما وجدت العديد من الوثائق من الشركات والمصانع الالمانية التي تعاملت تجاريا مع اليمن. وبعض هذه الشركات تولت تسويق البضائع الالمانية بمختلف انواعها واضطلعت بدور الوسيط بين البضائع الالمانية والسوق اليمنية مثل شركة / يوسف هانزن/ والتي كانت تعد اكثر الشركات اتصالا باليمن في تلك المرحلة. بعدها تواصلت وتوسعت العلاقة التجارية بين اليمن والمانيا حتى أصبح العديد من اليمنيين يتعاملون مع الشركات الالمانية.

أما التاريخ الحديث لبداية التعاون الانمائي والشراكة الاقتصادية بين اليمن والمانيا فيعود الى العام ١٩٦٩ حيث تشير الأرقام إلى ان قيمة المساعدات المقدمة من المانيا الى اليمن حتى العام ١٩٩٩م مبلغ ٧٨٤ مليون مارك في جانب المساعدات المالية وفي جانب المساعدات الفنية وصلت الى ما قيمته ٤٥٠ مليون مارك بمبلغ اجمالي يصل الى ١,٢٣٤ مليار مارك دخلت في تمويل العديد من المشروعات والبرامج التنموية تركزت في مشاريع المياه والصرف الصحي والصحة العامة والتدريب المهني والتعليم، وفي مجال التخفيف من اعباء الديون قدمت المانيا في العام ١٩٩٧م مبلغ ١٩٦ مليون مارك وتعقد مفاوضات سنوية بين الجانبين اليمني والالماني لمناقشة العديد من قضايا التعاون على سبيل المثال تمخض اجتماع عام ٢٠٠٣م الى التوقيع على الاتفاق على اجمالي المساعدات من المانيا الاتحادية لنفس العام والتي بلغت ٣٦ مليون يورو موزعة على اساس ٢٢ مليون يورو تعاون مالي و١٤ مليون يورو تعاون فني بالاضافة الى الخبرات الفنية الاخرى التي تقدمها المانيا الى بلادنا عبر المنظمات الالمانية.

■ صوفان

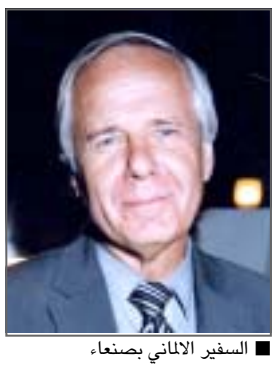
■ السفير الالماني بصنعاء

■ مدير GTZ

■ محمد عبدالعزيز

### صوفان: المانيا إحدى أهم الدول المانحة ومساعداتها كان لها تأثير إيجابي في التنمية

### السفير الألماني: علاقات اليمن وألمانيا نموذج مميز للعلاقات بين بلد عربي وأوروبي

### مدير GTZ) الهدف الأساسي للتعاون مع اليمن هو التخفيف من الفقر وتنفيذ برامج الاستراتيجية الحكومية

### ١,٣ مليار يورو مساعدات ألمانيا لبلادنا والتبادل التجاري يتجاوز ١٦ مليار ريال عام ٢٠٠٣م

### حجم التبادل التجاري

وفي المجال التجاري شهدت العلاقات بين اليمن والمانيا تطورا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية فحسب الاحصائيات الرسمية فقد بلغت قيمة الواردات اليمنية من المانيا خلال عام ١٩٩٧م ٨ مليارات ريال وارتفعت في ١٩٩٨م الى ١٠ مليارات ريال ثم قفزت خلال العام ٢٠٠٣م الى نحو ١٦,٣ مليار ريال، فيما بلغت قيمة صادرات بلادنا الى المانيا في عام ٢٠٠٢م ٣٢١ مليون ريال منها ١٠٠ مليون ريال إعادة صادرات وبلغت قيمة صادرات بلادنا الى المانيا خلال ٢٠٠٣م ٢٦٤ مليون ريال منها ١٦٩ مليون ريال اعادة صادرات وبذلك يكون الميزان التجاري لصالح المانيا بفارق يصل الى حوالي ١٦ مليار ريال.

### افتتاح بنك إعادة الإعمار

وتعزيزا للعلاقات الاقتصادية والتنموية بين اليمن والمانيا تم مع بداية العام الماضي ٢٠٠٤م افتتاح بنك اعادة الاعمار الالماني في اليمن والذي بدأ يزاول نشاطه في المتابعة والاشراف على المشاريع التنموية الممولة من حكومة المانيا كما تم الاتفاق على توسيع التعاون الى شق تنموي رابع يتمثل في الدعم التنموي للقطاع الخاص وهو المجال الذي ستتم توسعته ثنائيا بهدف تقديم الدعم لليمن في ثلاثة قطاعات فرعية تشمل دعم المؤسسات الحكومية المركزية كوزارة التخطيط والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ودعم مايسمى بخلق فرص عمل من خلال اناطة دور القطاع الخاص.

### تواصل

خلال العام الماضي ٢٠٠٤ انعقدت في صنعاء محادثتان رسميتان بين اليمن والمانيا، الاولى كانت المشاورات السنوية اليمنية الالمانية والتي استمرت من ١-٢ مارس ٢٠٠٤م وقد اثمرت كما يقول المهندس هشام شرف عبدالله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن نتائج ايجابية هامة تمهيدا للمباحثات السنوية التي انعقدت ايضا بصنعاء في شهر يوليو من نفس العام وقد استحدثت المشاورات السنوية مجالا رابعا للتعاون بين البلدين هو مجال الدعم والترويج للقطاع الخاص اليمني ويهدف الى تقديم الدعم لليمن في ثلاث قطاعات فرعية تشمل دعم المؤسسات الحكومية المركزية كوزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ودعم ما يسمى بخلق فرص عمل من خلال اناطة الدور على القطاع الخاص اليمني في هذا الجانب ويتفاعل فيه التدريب المهني مع وزارة الصناعة والتجارة اضافة الى دعم التنمية المحلية في مجال التراث الثقافي والتنمية الزراعية في الريف وهو يكون المجال الرابع المستحدث.

وخلال عامي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م نمت مضاعفة المخصصات المالية المقدمة لليمن في اطار التعاون المالي من ١٢ الى ١٤ مليون يورو سنويا حيث اكد الجانب الالماني ان يستثمر خلال الاعوام القادمة ويقوم مكتب GTZ) بالاشراف على التعاون الفني البالغ حجمه ١٣ مليون يورو.

وفي الفترة من ٤-٦ يوليو ٢٠٠٤م اثمرت المباحثات الحكومية بين اليمن والمانيا التي عقدت بصنعاء عن تعزيز العلاقات التنموية بين بلادنا والمانيا وأكدت المباحثات الختامية على متانة وعمق علاقاتهما واستمرارها اضافة الى الاستمرار بتقديم الدعم الالماني خلال الاعوام اللاحقة وتخصيص مبلغ سنوي قدره ٣٧ مليون يورو لمجالاته المحددة واضافة الى ٦ ملايين يورو لدعم استراتيجية التعليم الاساسي لثلاث سنوات.

واعتبرت حكومة بلادنا التوقيع على الدعم السنوي الالماني يمثل اطارا جديدا للتعاون بين البلدين الصديقين ويعبر عن مسيرة تعاون انطلقت منذ ٣٤ عاما وهي وتائر تؤكد عمق العلاقات الكبيرة للتعاون التنموي بينهما.

### تعاون مثمر

يصف الاخ احمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي هذه العلاقات

## إنجازات الهيئات الألمانية العاملة في اليمن

### البنك الألماني للتنمية (KFW)

يعمل البنك الألماني للتنمية KFW في اليمن منذ نحو ٣٦ عاما وقد تم تخصيص تمويل يفوق ٤٤٠ مليون يورو تم تنفيذ كل المشاريع بمشاركة مؤسسات يمنية وغالبا بدعم من استشاريين كما يوجد فريق من KFW في المانيا يكرس كل جهودة لمراقبة ومتابعة المشاريع ويقوم بزيارات متكررة لليمن.

والنقاط المحورية ذات الأهمية في التعاون المالي الألماني هي موجه للحضر وتشمل الموارد المائية والصرف الصحي والتعليم الأساسي والتطوير الاقتصادي والصحة العامة كما يتعامل KFWأيضا مع قضايا الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ويتحمل مكتب KFWبصنعاء مسؤولية الأعمال العامة وتشمل الدعم والتحضير والمتابعة لبعثات KFWو BMZمن الخبراء والاستشاريين ودعم الجهات التنفيذية للمشاريع والمؤسسات اليمنية الأخرى في التحضير والتنفيذ والمراقبة المالية للمشاريع التعاونية والتعاون مع وكالات التعاون الفني الألماني المحلية الأخرى والسفارة الألمانية والوكالات الدولية المانحة والمشاركة الفعالة في التطوير الاستراتيجي للقطاعات ذات الأولوية في التعاون الألماني لإعادة الأعمار والعلاقات العامة.

### المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)

يشير كتاب التعاون اليمني الألماني معا من أجل التنمية) الصادر عن السفارة الألمانية بصنعاء أن GTZتنشط في اليمن منذ عام ١٩٦٩م ومنذ ذلك الحين ثم تنفيذ ٦٠ مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها ٢٨٣ مليون يورو كمنحة من الحكومة الاتحادية الألمانية لا يعاد تسديدها فهي ليست قرضاً على الإطلاق ويوضح الأصدقاء الألمان أن الهدف الرئيسي للتعاون الفني في اليمن يتمثل في مكافحة الفقر والحد منه.

وذلك في إطار استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥م التي تنتهجها الحكومة الألمانية كما يقوم التعاون الفني أيضا بدعم جهود الحكومة اليمنية في مجال اللامركزية واشراك المواطنين وتقوية وتعزيز المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين والقطاعات الرئيسية هي المياه وادارتها والتعليم الأساسي والصحة والإصلاح الاقتصادي لخلق فرص العمل.

ويعمل بالمؤسسة حاليا ٢٠ مبعوثاً ومبعوثة من ألمانيا وهناك ١١٥ فرداً ,كادر فني يمني وتقوم المؤسسة الألمانية في الوقت الراهن بتنفيذ ٢٠ برنامجاً ومشروعاً في اليمن تغطي ١٥ محافظة وخلال عام ٢٠٠٣بلغ حجم تمويل أنشطة المؤسسة ١٢,٦ مليون يورو.

### تطوير القطاع الخاص

وفي مجال الصناعات الصغيرة تقوم الحكومة الألمانية بدعم برنامج تطوير القطاع الخاص لخلق فرص عمل وهو ما يسمى EPSP بمبلغ يصل إلى حوالي خمسة ملايين يورو مقسم إلى ثلاث مراحل تبدأ من العام ٢٠٠٤م وتنتهي في ٢٠٠٧م بمعنى أن كل عام مخصص له أكثر من مليون يورو.

كما ذكر لنا الأخ/ محمد عبد العزيز مدير عام الصناعات والمشاريع الصغيرة بوزارة الصناعة والتجارة المشرف على هذه المشاريع والذي وصف العلاقة الاقتصادية والإنمائية بين بلادنا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بأنها علاقات ممتازة وتمر في أفضل مراحلها مضيفاً أن الحكومة الألمانية إلى جانب ذلك تساهم في تمويل أكثر من برنامج ومشروع تنموي سواء في مجال الصحة والتعليم الفني والتدريب المنهي أو الكهرباء والمياه وغيرها .

وقال : بالنسبة للمشروع الذي يتم تنفيذه في وزارة الصناعة والتجارة هو برنامج تطوير القطاع الخاص وهذا البرنامج بدأ مع بداية العام الماضي ٢٠٠٤م ويتكون البرنامج من ثلاث مكونات أساسية هي تنمية المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل بالإضافة إلى التدريب المهني الرسمي وغير الرسمي الموجه لاحتياجات قطاع الصناعات الصغيرة وتهيئة المناخ والبيئة المناسبة للجهات الاقراضية والمقترضين أنفسهم ويهدف البرنامج إلى تحقيق عدد من النتائج منها تقديم الاستشارات والمساعدات للغرف التجارية والصناعية والجمعيات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة وذلك بغرض خلق فرص عمل أكثر من أجل السعي للتخفيف من الفقر وتحقيق النمو المستهدف والعمل على رفع مستوى العمالة وذلك بتقييم المساعدة التدريبية لزيادة إنتاجية العمل بالإضافة إلى تقديم العون والمساعدة للمؤسسات التمويلية الاقراضية) وذلك من أجل تحسين خدماتها الاقراضية.

### نتائج

وأشار الأخ/ مدير عام المشروعات الصغيرة بوزارة الصناعة والتجارة إلى أن المرحلة الأولى بدأت في محافظتين هما محافظة عدن ومحافظة تعز ويمتد نشاطه بعدهما إلى محافظات أخرى .

وقال: إن المرحلة الأولى التي انتهت العام الماضي قد حققت نتائج إيجابية في المحافظتين حيث تم عقد ٣٠ دورة تدريبية استهدفت تدريب أكثر من ٥٤٦ مستفيداً ومستفيدة منهم ٣٠٣ امرأة و٢٤٣ رجلاً بدعم مكتب التعاون الألماني بصنعاء GTZوباشراف وزارة الصناعة والتجارة وتعاون المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجالات المحاسبة وتحليل المشاكل للمنشآت الصغيرة في مهارات التسويق وكيفية إنشاء المشاريع الصغيرة وتكوينها للنساء الفقيرات وإدارة الأعمال والتدبير المنزلي والدوائر الإلكترونية للسيارات الحديثة وتجفيف وصناعة المربيات والخياطة والتطريز وصيانة مكائن الخياطة وغيرها.

### المؤسسة الألمانية للتنمية ded

منذ خمسة وعشرين عاما تتعاون المؤسسة الألمانية للتنمية dedمع شركائها اليمنيين في مجالات التخفيف من الفقر والإصلاح الاقتصادي والتنمية التي تشمل مجال التدريب المهني والمياه والصرف الصحي ومشاركة المجتمع ودعم المشاريع الصغيرة والصحة وتهدف أنشطة المؤسسة الألمانية للتنمية dedإلى تعزيز مشاركة المواطنين اليمنيين في التنمية السياسية والاجتماعية وفي عام ٢٠٠٤م عمل نحو٣٥ عامل تنمية في اليمن في تلك المجالات.

### مركز الهجرة الدولية والتنمية cim

ويعمل من قبل هذا البرنامج ١١من الكوادر المدمجة في اليمن في مجالات المياه والإصلاح الاقتصادي وبناء اقتصاد السوق والصحة والتعليم الأساسي وتعتبر المؤسسات التي تعمل بها الكوادر المدمجة في اليمن مؤسسات حكومية تنموية بالغة الأهمية مثل الهيئة العامة للموارد المائية ووزارة المياه والبيئة ووزارة الكهرباء ومكتب التربية في محافظة إب بالإضافة إلى عدد من الغرف التجارية والصناعية وكذا مؤسسات حكومية وخاصة في قطاع الصحة، ويوفر مركز الهجرة الدولية الخبرات المطلوبة من الكوادر لأي جهة على أن تكون هذه الجهة مساهمة بفاعلية في التنمية.

### المعهد الفيدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية BGR

يعمل هذا المعهد في بلادنا منذ نحو ٣٠عاماً في مختلف المجالات في علوم الأرض والاستكشافات المعدنية والتخريط الجيولوجي ,كان هدفه في الماضي ويركز حالياً على جيولوجية البيئة وتقييم مصادر المياه وجودتها وإدارة المصادر المتنوعة لها وخلال الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٤م) ركز المشروع على التدريب في مجالات التخريط الجيولوجي وجيولوجية البيئة في استخدامات الكمبيوتر وتفسير صور الأقمار الصناعية وتفسير تحاليل اللثيوكيميائية وتحليل المعلومات الحقلية جيولوجياً وإنتاج الخرائط الفرضية والجيولوجية وإلى جانب هذا تم إنتاج ١٣ خارطة جيولوجية و١٠ خرائط جيو بيئية والتي توضح المشاكل في حوض صنعاء.